

## حكومة الأردن: اتفاقية الدفاع مع واشنطن لا تنتقص من سيادتنا

عمان - ردت الحكومة الأردنية الأحد على الضجة المثارة حول اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة كانت دخلت حيز التنفيذ الأسبوع الماضي، واعتبر منتقدوها أنها تمنح القوات الأميركية صلاحيات واسعة داخل الأراضي الأردنية، بما ينتقص من سيادة المملكة. وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي إن اتفاقية التعاون الدفاعي هي تاطيرية، ولا تمس سيادة الأردن. وأوضح الصفدي خلال جلسة لمجلس النواب الأحد، أن "الجميع يرفض أي انتقاص لسيادتنا أو أي عدوان على مملكتنا أو استعمار لوطنا الأبي، والاتفاقية جاءت لتاطير برامج الدفاع التي تعود لسنوات طويلة ولا يوجد بها أي انتقاص للسيادة".

وبين أن الاتفاقية نصت بشكل واضح على أن البلدين يحترمان سيادة بعضهما بعضاً. وشدد على أن كل بنود الاتفاقية تلتزم بالقوانين الوطنية والقوانين العالمية المستقرة واتفاقية فيينا التي تحدد العلاقات بين الدول، ولا تخول للقوات الأميركية القيام بعمليات قتالية داخل المملكة وكلها في إطار التدريب والقرار السيادي بكل ما تقوم به بيد المملكة الأردنية.

وجاءت تصريحات وزير الخارجية على خلفية مداخلة للنائب عن كتلة الإصلاح المحسوبة على جماعة الإخوان صالح العروطي، قال فيها إن "الاتفاقية التي وقعت مع الولايات المتحدة تعطل يوماً أسود في أيام المملكة"، مطالباً الوزراء الذين وقعوا على الاتفاقية بتقديم استقالاتهم.

واعتبر العروطي أن الاتفاقية "استعمار جديد وسيطرة على مرافق الدولة بمجموعها"، داعياً مجلس النواب إلى عقد جلسة لبحث هذه الاتفاقية. وأكد وزير الخارجية الأردني أن التعاون الأمني بين الأردن والولايات المتحدة ليس جديداً ويعود لسنوات وهو في إطار التدريب ومكافحة الإرهاب. ولفت إلى أن اتفاقية الدفاع ليست الأولى وهناك اتفاقيات بين الأردن ودول شقيقة وصديقة وكلها تلتزم بالقوانين الوطنية وتخدم مصلحتنا الوطنية ومحكومة بالقوانين الدولية.

وأشار إلى أن الاتفاقية تعزز وتوثق العلاقات الدفاعية بين الأردن والولايات المتحدة وتتركز على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وتحقق المصالح العليا للدولتين، وستحصل بموجبها المملكة على تدريب ومعدات عسكرية. ووقعت الاتفاقية في 31 يناير الماضي، وأقرتها حكومة بشر الخصاونة في 17 فبراير، تلا ذلك صدور إرادة ملكية بالموافقة عليها لتنتشر في الجريدة الرسمية وتصبح سارية المفعول ابتداء من الثلاثاء الماضي، دون أن يتم عرضها على مجلس الأمة بشقيه النواب والأعيان، في خطوة أثارت انتقادات هيئات وقوى قانونية وسياسية، وصل صاها إلى الشارع الأردني.

وتجسب وسائل إعلام محلية تنص الاتفاقية المثيرة للجدل على تخصيص مرافق ومناطق على الأراضي الأردنية، للاستخدام الحصري من قبل قوات الولايات المتحدة من دون إيجار، والقوات الأميركية التحكم في الدخول إلى تلك المرافق والمناطق المتفق عليها.

وتجيز الاتفاقية للقوات الأميركية أن تقوم بعمليات النقل والتمركز المسبق والتخزين للمعدات والإمدادات في

المرافق والمناطق المتفق عليها وفي أماكن أخرى حسب الاتفاق المتبادل. ولا تحتاج هذه العمليات إلى موافقة عمان، ولكن تتم بعد إخطار من قبل القوات الأميركية للقوات المسلحة الأردنية بشكل مسبق في ما يخص الجدول الزمني لوصول تلك المواد. وتوجب المادة السادسة من الاتفاقية على الأردن أن يقوم بإجراءات تضمن حماية وسلامة وأمن أفراد القوات الأميركية والمتعاقدين معها وحماية وأمن ممتلكات الولايات المتحدة ومعلومات الولايات المتحدة الرسمية، بما في ذلك الحماية من المصادرة أو التحويل لمصلحة أي طرف آخر.

ويقر الأردن بالحق والالتزام المتاصلين للقادة العسكريين الأميركيين في ضمان أمن وسلامة الأفراد والمعدات الخاضعين لإشرافهم، كما أن للقوات الأميركية الحق في الدفاع عن النفس ويجوز لها الرد حسب الضرورة على أي تهديد أمني وشيك.

وتنص الاتفاقية على السماح للقوات الأميركية بالدخول إلى الأراضي الأردنية والخروج منها والتنقل بحرية، ويتم إعفاء أفرادها من جميع ضوابط الهجرة والتنقل داخل الأراضي الأردنية، بما في ذلك دفع أي ضرائب أو جمارك أو رسوم يتم تقاضيها عند نقاط الدخول إلى الأراضي الأردنية أو الخروج منها.



صالح العروطي  
الاتفاقية مع واشنطن  
تعطل يوماً أسود في  
أيام المملكة

وتقتضي الاتفاقية بالسماح للطائرات والمركبات والسفن التي يتم تشغيلها بواسطة القوات الأميركية أو بالنيابة عنها الدخول إلى الأراضي الأردنية والمياه الإقليمية الأردنية والخروج منها والتنقل بحرية فيها، مع احترام القواعد ذات الصلة المتعلقة بالسلامة والحركة الجوية والبحرية، وتكون تلك الطائرات والمركبات والسفن غير خاضعة لعمليات التفتيش دون موافقة الولايات المتحدة، ولا تخضع لدفع رسوم. وقال الصفدي إن الإعفاءات الضريبية لا تمس خزينة الدولة بشيء فالولايات المتحدة تقدم لإردن حوالي 425 مليون دولار سنوياً، وأضاف أن جرت مفاوضات مطولة حول الموضوع وجاءت الاتفاقية على 29 بنداً وملحق.

وأوضح وزير الخارجية الأردني أن اتفاقية التعاون الدفاعي لا تمس بالسيادة الأردنية، ومنع إن الدخول والحركة للطائرات والسفن يتم بموافقة الأردن.

وسبق أن هاجمت هيئات قانونية الاتفاقية، وقال مدير مركز إحقاق للدراسات القانونية إسلام الحرحشي إن هذه الاتفاقية يجب ألا تدخل حيز التنفيذ إلا إذا تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الأمة بجناحيه، النواب والأعيان، لأن هذه الاتفاقية لا تمس بحقوق الأردنيين والسيادة الأردنية فحسب، بل تخرق هذه الحقوق وهذه السيادة.

ويرتبط الأردن بعلاقات أمنية ودفاعية قوية مع الولايات المتحدة، وتعتبر عمان شريكاً أساسياً لواشنطن في الحرب على الإرهاب. ويرى مراقبون أن الاتفاقية التي جرى توقيعها تشكل نقلة في طبيعة العلاقات الدفاعية بين الطرفين.



الصفدي: الاتفاقية لا تخول القيام بعمليات قتالية في الأردن

## استبعاد اتفاق عون والحريري على حكومة بعد تصعيد حزب الله

### ضغوط روسية على حزب الله للانسحاب من سوريا



الحريري يرفض منطق الابتزاز

فؤاد السنورية وتمّام سلام ونجيب مبقاتي الذين وجهوا انتقادات شديدة إلى رئيس الجمهورية بسبب طريقة تعايطه مع موقع رئيس مجلس الوزراء الذي تشغله شخصية سنية لبنانية. وحصل الحريري الأحد على دعم البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي أيد طرحه تشكيل حكومة تضم اختصاصيين من ذوي الكفاءة.

ونصح الراعي الرئيس عون ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري بأن يختبأ أمال المراهنين على فشلها في لقاء يوم الاثنين، وأن يلقب الطاولة على جميع المعرقلين، ويقامحاً فاصلاً بين مصلحة لبنان ومصالح الجماعة السياسية ومصالح الدول. وبحسب الراعي فإن "تأليف الحكومة لا يستغرق أكثر من 24 ساعة"، لكنه استدرك ليؤكد "إذا كان البعض يريد تحميل الحكومة العتيدة صراعات المنطقة ولعبة الأمم والسباق إلى رئاسة الجمهورية وتغيير النظام والسيطرة على السلطة، فإنها ستؤدي إلى الفوضى التي لن ترحم أحداً".

إجبار الحكومة على الاستقالة ساعة بريدان ذلك. وأوضح المصادر السياسية المطلعة على طريقة تفكير سعد الحريري أن الأخير لا يستطيع تشكيل حكومة فيها ثلث معطل من جهة ووزراء يتنمون إلى أحزاب سياسية من جهة أخرى. وتكسفت أن الحريري يعتبر أن مثل هذه الحكومة لا تستطيع أن تكون فريق عمل متجانساً، كما أنها لن تتمكن من تحقيق أي تقدم في مجال الحصول على مساعدات خارجية، لا من جهات دولية ولا عربية.

وأكدت المصادر السياسية أن الحريري يرفض أن يكون على رأس حكومة لا أمل لها في تحقيق أي تقدم لإيجاد مخرج من حال الإنهيار التي يعاني منها لبنان. وتكرت أن رئيس الوزراء اللبناني المكلف بخشي تحوله إلى مجرد سياسي سني تلقى عليه تبعات الفشل وتدهور الوضع اللبناني في كل المجالات، خصوصاً اقتصادياً ومعيشياً. وكان الحريري حصل يوم السبت على دعم رؤساء الحكومات السابقين

من بقاء صواريخ باليستية متوسطة المدى شديدة الدقة في الأراضي اللبنانية. وكان وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكينازي، وهو رئيس سابق لأركان الجيش، زار موسكو في الوقت الذي كان وفد حزب الله فيها واجتمع بوزير الخارجية الروسي.

ورجحت المصادر أن يكون أشكينازي أراد سماع رد وفد حزب الله على التحذير الإسرائيلي في شأن الصواريخ الدقيقة وعلى موقفه من ضرورة الانسحاب عسكرياً من الأراضي السورية. وفسرت هذه المصادر استمرار الطريق المسدود في وجه تشكيل الحكومة بالدعم اللامحدود والتماهي الكامل الذي وفره الأمين العام لحزب الله في خطابه الأخير لفريق ميشال عون وصهره جبران باسيل الذي وضع نفسه في مواجهة مع سعد الحريري. ويصر فريق رئيس الجمهورية وصهره على تشكيل حكومة تضم سياسيين تتضمن ما يسمى بالثلاث المعطل وذلك كي يكون في استطاعتها

## سكان القدس مشتتون بين رهاين إسرائيلي وفلسطيني

تقول هذه المعلمة في إحدى مدارس بلدة ابوغوش قرب القدس "أنا موجودة في هذه البلد وجزء من الشعب ومن حقي أن أنتخب، كل صوت له تأثير". وردا على سؤال عن توجهها في التصويت تقول "أصوت لمن سيقدّم شيئاً لصالح المجتمع العربي".

ويجمل معظم الفلسطينيين في القدس الشرقية جواز سفر أردنيا مؤقّتا لأن المدينة كانت تحت الحكم الأردني في الفترة التي تلت الانتداب البريطاني وحتى حرب يونيو 1967. ولا يحتاج الإسرائيلي إلى تأشيرة لدخول معظم دول العالم والعكس تماماً عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين.

وانتخابات الثلاثاء هي الرابعة خلال عامين في إسرائيل بعد تعثر تشكيل ائتلافات حكومية قابلة للحياة. وفي يناير، دعا الفلسطينيون هم أيضاً إلى انتخابات هي الأولى منذ 15 عاماً. وسيستظم الاقتراع التشريعي في 22 مايو في حين ستعقد الانتخابات الرئاسية في يوليو.

وشدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على ضرورة إجراء الانتخابات في القدس. لكن ذلك يبدو صعباً ويواجه تحديات قانونية تفرضها إسرائيل التي تمنع أي مظهر سيادي للسلطة

القدس - يجد جزء كبير من سكان القدس الشرقية المحتلة نفسه في حيرة بين رهاين انتخابيين: الأول إسرائيلي من المقرر إجراؤه الثلاثاء، والثاني فلسطيني ستنطلق محطته الأولى في مايو المقبل.

وتبدو المواقف متباينة وإن كانت تميل نسبياً إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية باعتبارها الأكثر تأثيراً على حياة سكان المدينة، أو المقاطعة كرد فعل على فشل القوى الفلسطينية، وخشية من إمكانية فقدان امتيازات، أو التعرض لمضايقات.

وتنوي نور دويات وهي فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية، التصويت في انتخابات الكنيسيت لكنها ترفض المشاركة في الاقتراع الفلسطيني حتى إذا سمحت إسرائيل بإجرائه في القدس الشرقية.

وتعتبر إسرائيل الفلسطينيين الذين يعيشون في الشطر الشرقي من القدس التي احتلتها في 1967، وضممتها لاحقاً في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي، مقيمين لهم حق السكن وحقوق اقتصادية واجتماعية يدفعون مقابلها الضرائب للسلطات الإسرائيلية. وقد أعطتهم "وفيقه عبور" تمكنهم من السفر عبر المطار. ولا يحق للفلسطينيين في القدس الشرقية، والذين يبلغ عددهم 300 ألف نسمة، الترشح أو التصويت

في الانتخابات البرلمانية إلا في حال حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، بينما يمكنهم الترشح لعضوية المجلس البلدي فقط دون الترشح لرئاسة البلدية.

ويعد اعتراف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالقدس "الموحدة" عاصمة للدولة العبرية ازدياد الطلبات الفلسطينية للحصول على الجنسية الإسرائيلية مع أن ذلك من المحرمات الدينية والاجتماعية.

1633  
عدد طلبات فلسطيني  
القدس للحصول على الجنسية  
الإسرائيلية خلال 2020

وتشير أرقام وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى أن 1064 فلسطينياً من القدس الشرقية قدموا في 2018 طلبات للحصول على الجنسية الإسرائيلية، مقابل 961 طلباً في 2019 و1633 طلباً في 2020، السنة التي تمت الموافقة فيها على 1826 طلباً.

ونور (34 عاماً) من بلدة صورباهر الفلسطينية جنوب القدس. حصلت على الجنسية الإسرائيلية قبل خمس سنوات وشاركت في الانتخابات الثلاثة المتعرة الماضية وعازمة على التصويت في الانتخابات الثلاثاء.

تبدو الصورة قاتمة في لبنان بعد تصعيد حزب الله الأخير الذي رسم خطوطاً حمراء أمام رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، لاسيما في علاقة بتشكيل حكومة اختصاصيين وسط تشاؤم حيال فرص تشكيل الحكومة قريباً.

بيروت - استبعدت مصادر سياسية حصول اتفاق الإثنين على تشكيل حكومة لبنانية جديدة بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري في ضوء التصعيد الذي لجأ إليه حزب الله في الأيام القليلة الماضية. وجاء التصعيد الذي عكس شروطاً فرضها الأمين العام للحزب حسن نصرالله من أجل تشكيل حكومة وتحذيرات في اتجاهات مختلفة شملت الحريري نفسه وقائد الجيش جوزيف عون وحاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة بعيد انتهاء زيارة وفد حزبي برئاسة النائب محمد رعد لموسكو، حيث سمع كلاماً لم يعجبه من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ومسؤولين آخرين في موسكو يتعاونون في الملف الشرق أوسطي.

وترك الكلام الروسي انطباعاً سيئاً لدى حزب الله الذي قرّر أمينه العام الرّد عليه باللجوء إلى التصعيد في الداخل اللبناني وذلك من أجل تأكيد إصرار الحزب على الإمساك بالبلد ومفاصل السلطة فيه بطريقة محكمة عبر حكومة تتشكل بما يرضي طروحاته وشروطه، خصوصاً أنه يمتلك أكثرية في مجلس النواب.



البطريرك بشارة الراعي  
على عون والحريري أن  
يختبأ أمال المراهنين  
على فشلها

وتكرت المصادر السياسية اللبنانية أن الجانب الروسي طلب بشكل مباشر من أعضاء وفد حزب الله أن يباشر الحزب بالتفكير جدياً في سحب قواته من سوريا وذلك قبل موعد الانتخابات الرئاسية فيها في مايو أو يونيو المقبلين، وأن يتعاطى بمرونة مع الوضع الداخلي اللبناني بما في ذلك تسهيل مهمة سعد الحريري في مجال تشكيل حكومة.

ونقل الجانب الروسي إلى وفد الحزب تحذيراً إسرائيلياً واضحاً